مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 08

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/02/29-23)

العدد 2020/08

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/08

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- مصرف سورية المركزي: استحقاق شهادات الإيداع بالليرة السورية الإصدار رقم 1 لعام 2019.
- هيئة الاستثمار السورية: تسهيل الإجراءات وتخفيض التكاليف عبر مشروع المحطة الواحدة.

❖ الاقتصادات العربية:

- البحرين؛ انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- لبنان؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2020.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ ارتفاع كل من؛ مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر الثقة الاقتصادية في شهر شباط من عام 2020، ومعدل الإقراض الأسري في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الرابع من عام 2019.
- كندا؛ نمو الاقتصاد في شهر كانون الأول من عام 2019.
- البرازيل؛ ارتفاع معدل البطالة في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- بريطانيا: ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2020.
- الصين: انخفاض كل من؛ مؤشر مديري المشتريات الخدمي، ومؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر شباط من عام 2020.
- اليابان: ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- تايلاند؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر شباط من عام 2020.
- البنك الدولي؛ بيان صحفي: إنهاء الفقر المدقع يتطلَّب التركيز على البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ تأثير الصراع وعدم الاستقرار السياسي في الأزمات المصرفية للبلدان النامية.
- صندوق النقد الدولي؛ الديون المنزلية وأسعار المنازل المُعرضة للمخاطر.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- سلوفاكيا؛ اقتصاد صناعي مزدهر.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 477.62 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 475.32 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 2.30 ليرة سورية (بمعدل 0.48 %) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

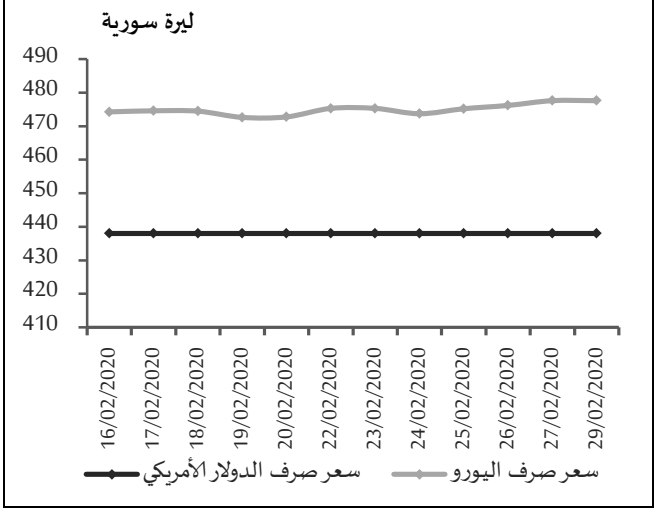

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 767.89 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 764.19 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 3.70 ليرة سورية (بمعدل 0.48%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

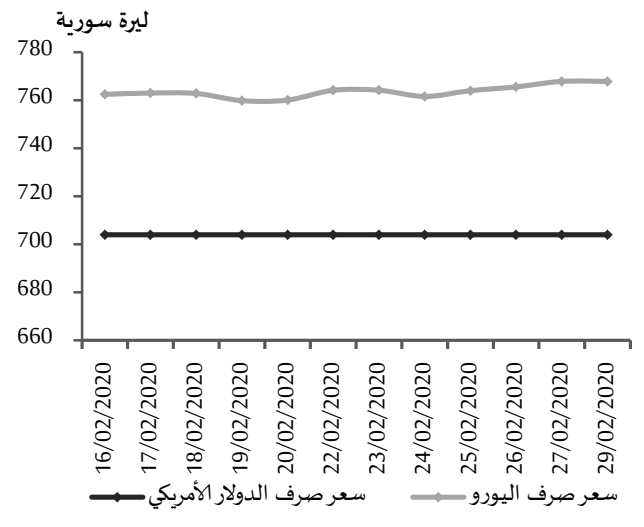

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 38,400 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 39,600 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 1,200 ليرة سورية (بمعدل 3.03%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 44,800 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 46,200 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 1,400 ليرة سورية (بمعدل 3.03%) (الشكل رقم 3)، كما انخفض سعر الأونصة عالمياً بمقدار 109.9 دولار أمريكي بنسبة 6.55%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

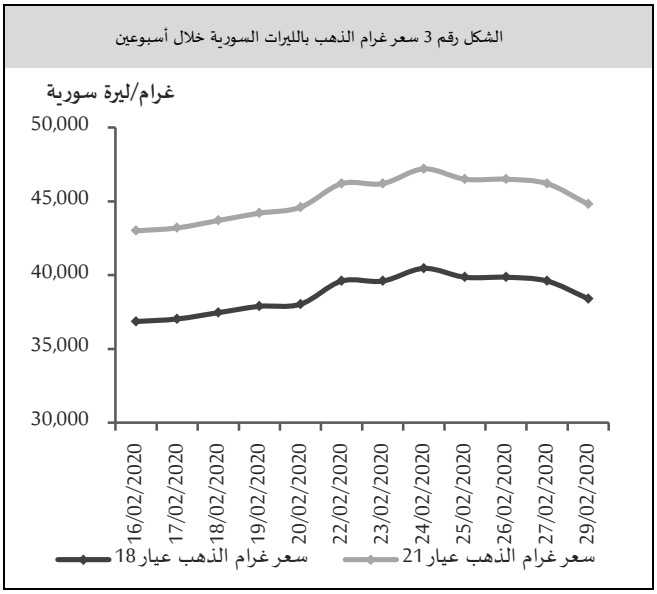

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 6,365.75 نقطة مقارنةً بمستوى 6,331.12 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.55%، ويعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 6 شركات هي: المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع بلغت 21.36%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 2.33%، والعقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع بلغت 1.72%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 1.6%، وشركة إسمنت البادية بنسبة ارتفاع بلغت 0.8%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ارتفاع بلغت 0.57%، بينما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 317 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 355 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 432 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 543 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 654 صفقة مقارنةً بـ 833 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

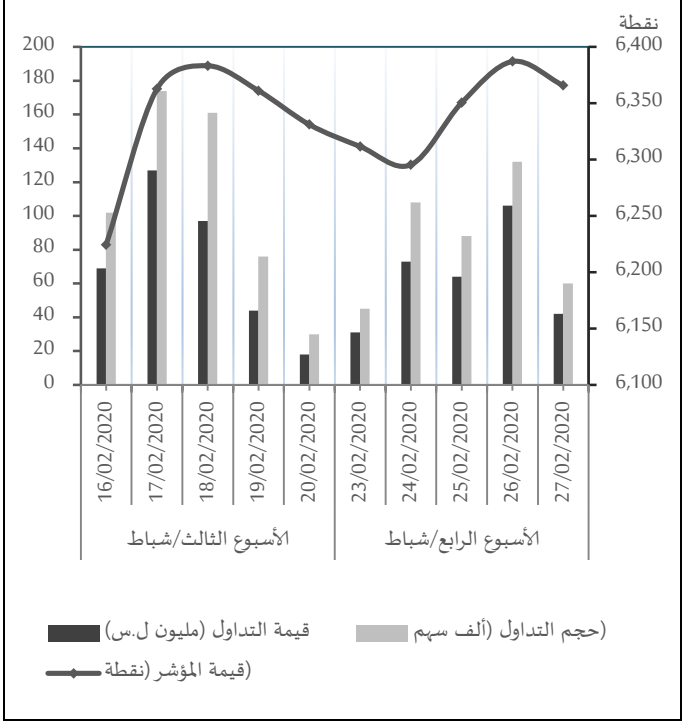

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 94.77% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 83.52% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 2.96% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 6.31% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 2.26% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 6.33% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 0.01% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 3.80% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر أي تداول على قطاع الخدمات في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بـ 0.03% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاع الزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

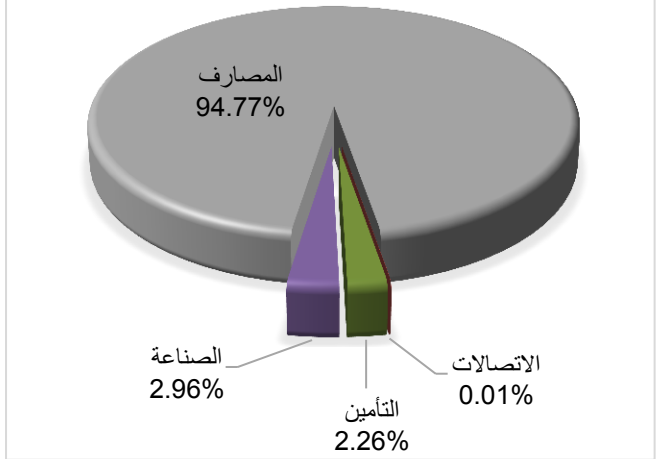

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 43.42% وحجم تداول 140,142 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 34.81% وحجم تداول 177,694 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 6.00% وحجم تداول 26,070 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 4.28% وحجم تداول 20,366 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل

بنسبة استحواذ 3.75% وحجم تداول 23,743 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 2.95% وحجم تداول 7,865 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.89% وحجم تداول 17,303 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 1.36% وحجم تداول 5,855 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مصرف سورية المركزي: استحقاق شهادات الإيداع بالليرة السورية الإصدار رقم 1 لعام 2019:

قام مصرف سورية المركزي في 2020/01/23 بإيفاء الالتزامات المترتبة عليه بخصوص شهادات الإيداع بالليرة السورية الإصدار رقم 1 لعام 2019، والتي تم إصدارها في 2019/02/04 وفق طريقة سعر الفائدة الثابت 4.5%، وبقيمة اسمية 100 مليون ليرة سورية للشهادة الواحدة، حيث تم تحويل القيم الاسمية للشهادات التي استحقت بتاريخ 2020/02/21 والمخصصة لكل مصرف مشارك، وعليه تعد الشهادات المخصصة بموجب الإصدار رقم 1 لعام 2019 مطفأة حكماً، حيث تم تثبيت عملية اطفائها على سجل الملكية لشهادات الإيداع بالليرة السورية الممسوك لدى مديرية الدين العام والأوراق المالية. وقد بلغ عدد المصارف المستحقة لقيم الشهادات 16 مصرف، وبلغ إجمالي القيمة الاسمية للشهادات المستحقة 130.3 مليار ليرة سورية.

هيئة الاستثمار السورية: تسهيل الإجراءات وتخفيض التكاليف عبر مشروع المحطة الواحدة:

تعمل هيئة الاستثمار السورية على تنفيذ السياسات الوطنية الاستثمارية من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة التوجهات والدعم الحكومي للنشاط الاستثماري ووضعها موضع التنفيذ، وقد بين مدير عام الهيئة أنه تم تحقيق إنجازات متقدمة في مجال أداء وتنفيذ مهام الهيئة عبر مشروع المحطة الواحدة من خلال تمثيل 26 جهة في مركز خدمة المستثمر، إضافةً إلى خدمات قطاعية جديدة كالتأمينات الاجتماعية والعمل والتربية والتخطيط الإقليمي والإعلام والعدل والنفط والثروة المعدنية والسياحة والصحة.

وقد أنهت الهيئة إعداد التقرير الثاني عشر للاستثمار في سورية والذي يعكس صورة واقعية وشفافة عن المناخ الاستثماري، ويسلط الضوء على كل الآليات والإجراءات القانونية والمؤسساتية التحفيزية والداعمة للاستثمار، إضافةً إلى إعداد دراسات وتقارير عن واقع الاستثمار في قطاعات الاسمنت والزيوت النباتية والأدوية، إضافة إلى استقبال أكثر من 22 وفداً أجنبياً وعربياً ورجال أعمال سوريين من الخارج، وتوقيع مذكرتي تفاهم مع إيران وروسيا البيضاء في مجال تشجيع الاستثمار وإيداع مذكرتين مماثلتين مع العراق وسلطنة عمان.

الاقتصادات العربية:

البحرين؛ انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2020:

سجل معدل التضخم السنوي 0.1% في شهر كانون الثاني من عام 2020 مقارنةً بـ 1.2% في الشهر السابق من العام السابق، وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر تموز من عام 2019، ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة كل من؛ السكن، والمطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات غير الكحولية، والنقل، والسلع والخدمات المتنوعة. وعلى أساس شهري؛ استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2020، بعد انكماشه بنسبة 0.9% في الشهر السابق من العام السابق.

لبنان؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 10.04% في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 6.96% في الشهر السابق من

العام السابق، وهو أعلى معدل للتضخم منذ شهر كانون الأول من عام 2012، حيث تواجه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية منذ نهاية الحرب الأهلية في عام 1990. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ السكن، والأغذية والمشروبات غير الكحولية، والنقل. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 2.13% في شهر كانون الثاني من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 2.71% في الشهر السابق. من العام السابق.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو إلى (-6.6) نقطة في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ (-8.8) نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى توقعات الأسر المتفائلة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام ونواياهم لإجراء عمليات شراء كبيرة.

ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر شباط من عام 2020:

ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية في منطقة اليورو بنسبة 0.9% ليصل إلى 103.5 نقطة في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 102.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى مستوى منذ شهر أيار من عام 2019. ويعود ذلك إلى تحسن الثقة بين المصنعين، ومقدمي الخدمات.

ارتفاع معدل الإقراض الأسري في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع معدل القروض المقدمة إلى الأسر في منطقة اليورو بنسبة 3.7% لتصل إلى 6.24 تريليون يورو في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بنسبة 3.6% في الشهر السابق من العام السابق، وهو أكبر ارتفاع في الإقراض الأسري منذ شهر كانون الأول من عام 2008.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛ نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الرابع من عام 2019:

نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.1% في الربع الرابع من عام 2019، دون تغيير عن معدل نموه في الربع السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل الاستهلاك الشخصي، كما حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 2.3% في عام 2019، مقارنةً بـ 2.9% في العام السابق، وهو أدنى معدل نمو منذ عام 2016.

كندا؛ نمو الاقتصاد في شهر كانون الأول من عام 2019:

نما الاقتصاد الكندي بنسبة 0.3% على أساس شهري في شهر كانون الثاني من عام 2019، مقارنةً بنموه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام السابق، ويعود ذلك إلى نمو كل من؛ قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وقطاع التعدين.

البرازيل؛ ارتفاع معدل البطالة في شهر كانون الثاني من عام 2020:

سجل معدل البطالة 11.2% في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 11% في الشهر السابق من العام السابق؛ حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 11.91 مليون شخص في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 11.63 مليون شخص في الشهر السابق من العام السابق.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2020:

ارتفعت ثقة المستهلك البريطاني بمقدار 2 نقطة مسجلةً (-7) نقطة في شهر شباط من عام 2020 وهو الارتفاع الثالث على التوالي، حيث تحسنت ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الخمسة الرئيسة؛ الوضع الاقتصادي على مدار الـ 12 شهراً الماضية،

والوضع الاقتصادي خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، والمشتريات الكبيرة.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

انخفاض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر شباط من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في الصين إلى مستوى قياسي بلغ 29.6 نقطة في شهر شباط من عام 2020 مقارنةً بـ 54.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وسط تصاعد المخاوف بشأن انتشار الإصابة بفيروس كورونا التي أدت إلى إجراءات الحجر الصحي وقيود السفر، حيث انخفضت الطلبات الجديدة والمبيعات الخارجية، كما تقلصت العمالة، وانخفضت تكلفة المدخلات انخفاضاً حاداً مع انخفاض رسوم الإنتاج.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر شباط من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الصين إلى مستوى قياسي بلغ 35.7 نقطة في شهر شباط من عام 2020 مقارنةً بـ 50.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك إلى الانتشار السريع لفيروس كورونا الذي عطل سلسلة التوريد في البلاد. حيث انخفض كل من؛ الطلبيات الجديدة، وأوامر التصدير الجديدة، كما انخفضت مستويات الشراء وتقلصت العمالة.

اليابان:

ارتفاع معدل البطالة في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة في اليابان إلى 2.4% في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 2.2% في الشهر السابق من العام السابق، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 1.6 مليون في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 1.5 مليون في الشهر السابق من العام السابق.

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 0.4% في شهر كانون الثاني من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 2.6% في الشهر السابق من العام السابق، وهو الشهر الرابع على التوالي من الانخفاض. ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات كل من؛ الملابس والأحذية، والسيارات، والآلات والمعدات. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6% في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 0.2% في شهر كانون الأول من العام السابق.

تايلاند؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر شباط من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 49.5 نقطة في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 49.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. وهي أسرع وتيرة انكماش في نشاط المصانع منذ شهر تشرين الثاني من عام 2019، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من الإنتاج، والطلبيات الجديدة، والتوظيف.

المنظمات والهيئات الدولية:

البنك الدولي؛ بيان صحفي: إنهاء الفقر المدقع يتطلَّب التركيز على البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات:

دعت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الصادر بعنوان "إنهاء الفقر المدقع يتطلَّب التركيز على البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات" إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف للقضاء على الفقر المدقع في أنحاء العالم، وأصدرت استراتيجية للتعامل مع تلك الأوضاع تشتمل على مجموعة من أدوات التمويل والخبرات للتصدي لهذه التحديات في البلدان ذات الدخل المنخفض

والمتوسط على السواء، وذلك في ضوء استمرار أوضاع الأزمات التي طال أمدها، وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد. ووفقاً للتقرير الجديد؛ فإنه إذا استمر المسار الحالي للأحداث، فإنه بحلول عام 2030، سيعيش ما يصل إلى ثلثي الفقراء فقراً مدقعاً في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويبين التقرير أن الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع تُخلِّف آثاراً سلبية هائلة على رأس المال البشري، وتخفض إنتاجية ودخل الناس خلال حياتهم، وتُقلِّص الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وتُركِّز الاستراتيجية أيضاً على المساندة طويلة الأجل لمساعدة البلدان على التخلص من أوضاع الهشاشة، بوسائل من بينها زيادة الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ضرورية لخلق الوظائف وتحفيز النمو الاقتصادي.

وتعزز زيادة الموارد التمويلية هذا التحوُّل المؤسسي، وذلك من خلال زيادة رأس المال العام للبنك الدولي، وعملية تجديد الموارد التي تمت الموافقة عليها في الآونة الأخيرة للمؤسسة الدولية للتنمية والتي اشتملت على أكثر من 20 مليار دولار أمريكي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وسيُجري البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تغييرات على مستوى العمليات مثل إرسال مزيد من الموظفين والموارد

إلى البلدان المتأثرة بهذه الأوضاع، والدخول في شراكة مع جهات عدة فاعلة على الصعيدين الدولي والمحلي. وقد تعهدت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بأن تزيد بدرجة كبيرة من مساندتهما لاستثمارات القطاع الخاص في الاقتصادات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

انخفضت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** الذي ارتفع بنسبة بلغت 0.82% مسجلاً 12,380.29 نقطة بدعم من قطاعات المؤسسات العامة، والنفط والغاز الطبيعي، والصناعة، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 5.39% مسجلاً 2,590 نقطة بضغط من قطاعات الاستثمار، والعقارات، والخدمات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 5.19% مسجلاً 13,008.94 نقطة بضغط من قطاعات الموارد الأساسية، والاتصالات، والتكنولوجيا، كما انخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 4.73% مسجلاً 7,628.34 نقطة بضغط من قطاعات السياحة، والخدمات، والعقارات ، وكذلك انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.78% مسجلاً 1,835.92 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والعقارات، والخدمات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

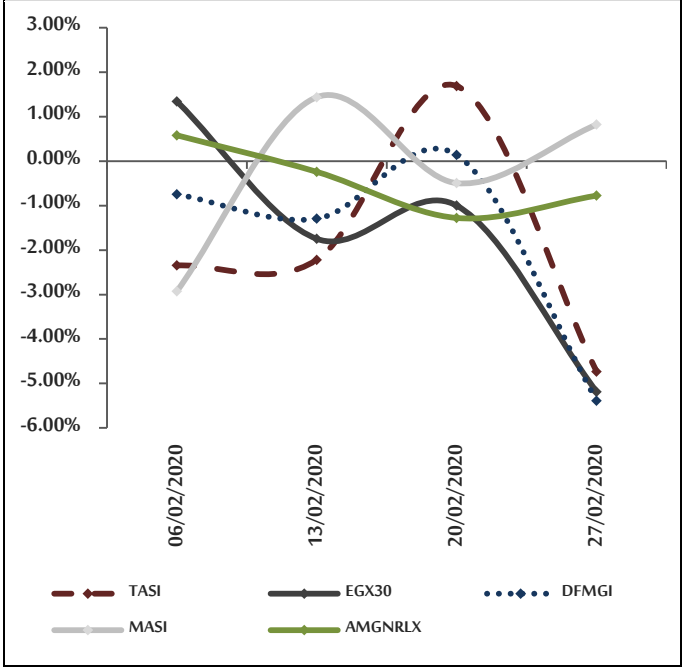

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً خسائر تعد الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 في ظل استمرار تركيز الأسواق على تداعيات فيروس كورونا بعد أن رفعت منظمة الصحة العالمية تقييمها لفيروس

كورونا إلى درجة "خطير جداً" بسبب وتيرة التفشي السريعة للمرض في نحو خمسين دولة على الأقل، ومدى تأثيره على نتائج أعمال الشركات العالمية في الربع الأول من العام الحالي، حيث سجلت خسائر في قطاعات المؤسسات العامة، والمالية، والنفط والغاز الطبيعي، والتكنولوجيا؛ حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 12.36% مسجلاً 25,409.36 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 11.49% مسجلاً 2,954.22 نقطة، كما انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 10.54% مسجلاً 8,567.37 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

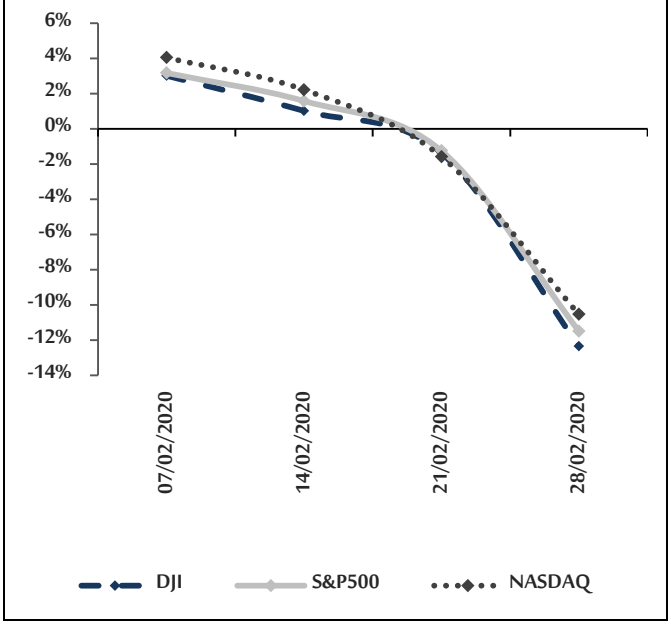

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية لتسجل أدنى مستوى في أربعة أشهر في ظل تفاقم تفشي فيروس كورونا في شمال إيطاليا، وانتشاره إلى المزيد من البلدان حول العالم، حيث انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 12.44% مسجلاً 11,890.35 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والتجزئة، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 11.94% مسجلاً 5,309.90 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والخدمات، والتجزئة، كما انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 11.12% مسجلاً 6,580.61 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمؤسسات العامة، والتجزئة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

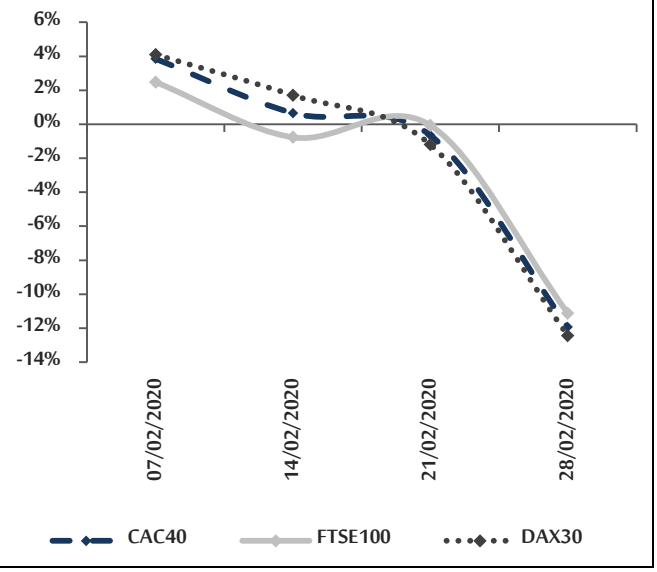

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية نتيجة ازدياد مخاوف المستثمرين من انتشار فيروس كورونا وأثره على الاقتصاد العالمي، حيث انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 9.77% مسجلاً 6,441.20 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والمؤسسات العامة، والخدمات، وانخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 9.59% مسجلاً 21,142.96 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والنقل، والمالية، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 7.28% مسجلاً 11,201.75 نقطة بضغط من قطاعات السلع الاستهلاكية، والمصارف، والتكنولوجيا، وكذلك انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 5.24% مسجلاً 2,880.30 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والاتصالات، والصناعة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

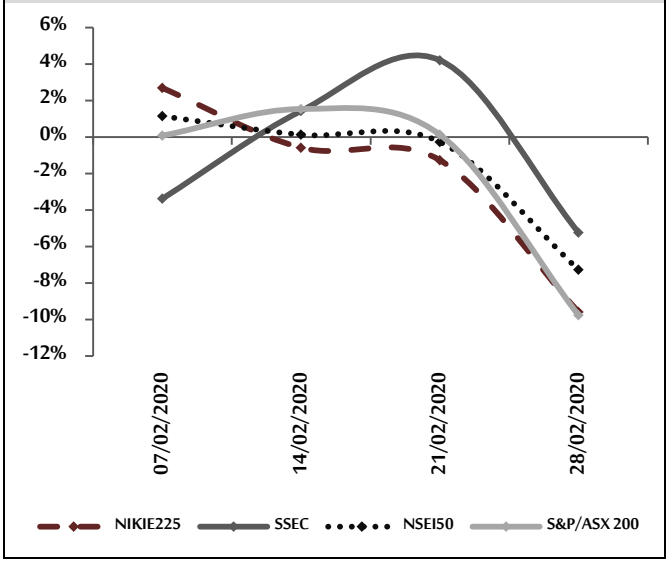

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 10.33% مسجلاً 2,785.08 نقطة بضغط من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

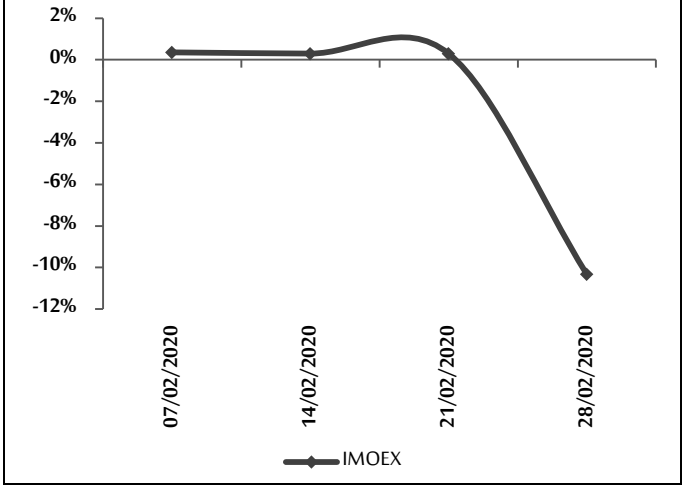

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.0854 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.0848 دولار أمريكي لليورو) نتيجة لبيانات اقتصادية أوروبية جيدة[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1026 دولار أمريكي لليورو مدعوماً ببيانات اقتصادية أوروبية جيدة[2].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

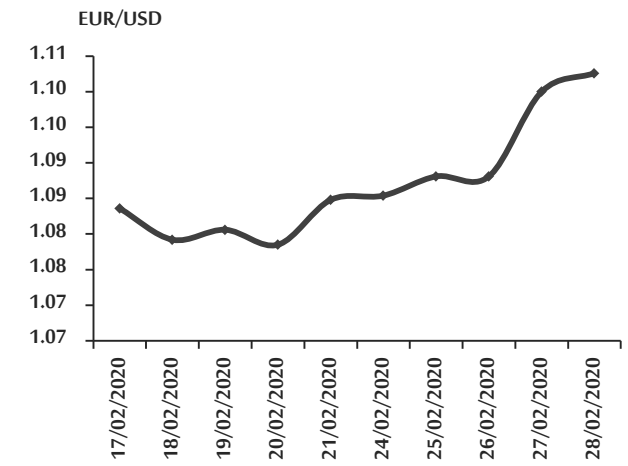

الجنيه الإسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2929 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2964 دولار أمريكي للجنيه) نتيجة استمرار المخاوف حول خروج فوضوي دون اتفاق لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتابع الجنيه انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2821 دولار أمريكي للجنيه مع استمرار المخاوف حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق بعد تهديدها بالانسحاب من المفاوضات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بنهاية شهر حزيران من عام 2020، كما تفيد تصريحات الطرفين بأن المفاوضات معقدة لقصر المدة التي يجب التوصل خلالها إلى اتفاق بينهما.

1ارتفع مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو إلى (-6.6) نقطة في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ (-8.8) نقطة في شهر كانون الثاني من العام ذاته.

2. ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية في منطقة اليورو بنسبة 0.9 نقطة ليصل إلى 103.5 نقطة في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 102.6 نقطة في شهر كانون الثاني من العام ذاته

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

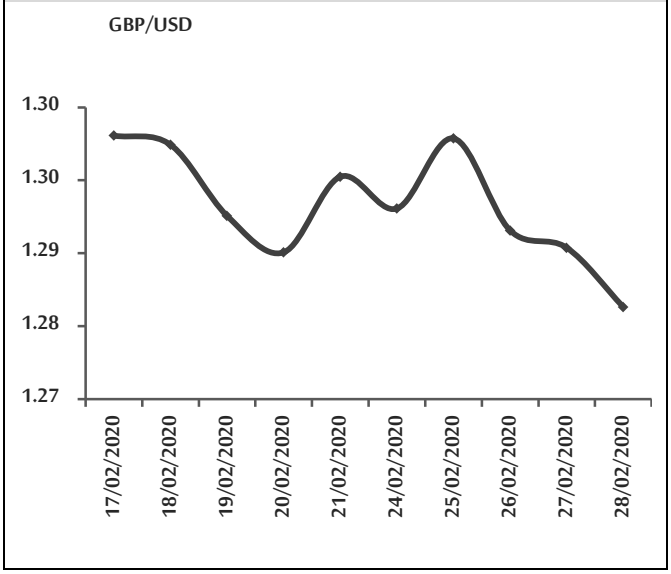

الين:

تابع الين ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 110.72 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 111.58 ين للدولار الأمريكي) نتيجة ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن في ظل انتشار فيروس كورونا في عدد من الدول الآسيوية والأوروبية والشرق أوسطية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 108.08 ين للدولار الأمريكي مع استمرار الطلب عليه كملاذ آمن جراء حالة الهلع التي تسود الأسواق العالمية من فيروس كورونا.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

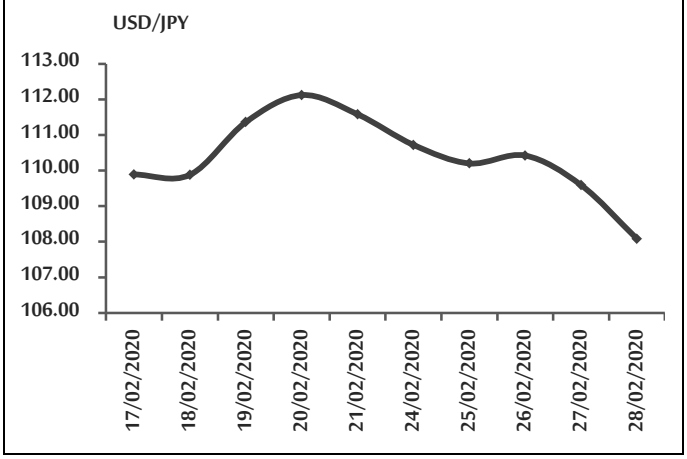

اليوان:

تابع اليوان انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 7.0294 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 7.0271 يوان للدولار الأمريكي) حيث قام بنك الصين الشعبي بتحديد سعر اليوان عند أدنى مستوى له منذ شهر كانون الثاني من عام 2020، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.9920 يوان للدولار الأمريكي عقب تراجع معدل الوفيات بفيروس كورونا مسجلةً 29 حالة في اليوم، وهو أدنى مستوى له منذ 2020/01/29، الأمر الذي يوحي بإمكانية السيطرة على هذا الوباء، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الصيني بنسبة 4% في الربع الأول من عام 2020 مع استمرار المخاوف من انتشار الفيروس، ولكن من المرجح أن يحقق نمواً بنسبة 15% في الربع الثاني من عام 2020 وذلك نتيجة دعم بنك الصين الشعبي للاقتصاد من خلال التحفيز المالي.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

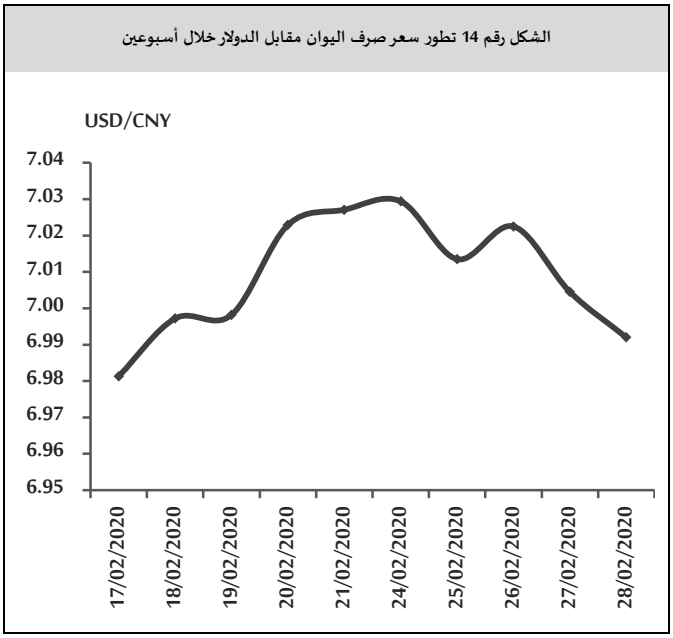

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 9,674.10 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 9,693.50 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة انخفاض الطلب عليها بعد

تقديم مشروع قانون لتنظيم العملات المشفرة، حيث سيضع هذا القانون متطلبات جديدة للشركات التي تعمل بالعملات الافتراضية ويخلق حماية ملائمة للمستهلكين من خلال مطالبة شركات العملات المشفرة بالكشف عن أسمائها المسجلة قانوناً وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب، وتراخيصها وتاريخها القانوني إلى إدارة الشؤون المصرفية والتأمين في ولاية نيو جيرسي الأمريكية، وتابعت انخفاضها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 8,728 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة انخفاض الطلب على العملات المشفرة بسبب المخاوف من انتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

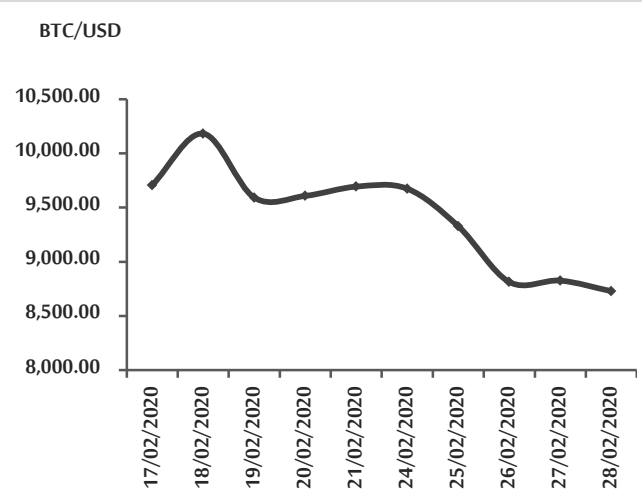

أسعار السلع

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,676.60 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,644.60 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة ارتفاع الطلب على الذهب مدعوماً بالطلب على المعادن النفيسة كملاذات آمنة في ظل تفاقم أزمة فيروس كورونا، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,566.70 دولار أمريكي للأونصة على الرغم من الخسائر الكبيرة في أسواق الأسهم العالمية والهلع إزاء فيروس كورونا الذي عادة ما يدفع المستثمرين نحو المعدن النفيس كملاذ آمن. بسبب تركيز المستثمرين على عمليات جني الأرباح بعد وصوله لمستويات قياسية في بداية الأسبوع.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

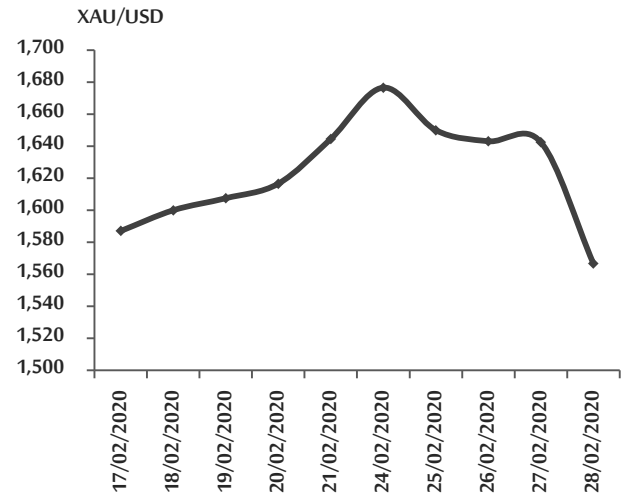

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 56.30 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 58.50 دولار أمريكي للبرميل) بفعل تصاعد مخاوف ضعف مستويات الطلب العالمي على النفط في ظل الانتشار السريع لفيروس كورونا خارج الصين، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 50.52 دولار أمريكي للبرميل ليعمق من خسائره لليوم السابع على التوالي، حيث سجل النفط الخام أدنى مستوى له خلال 14 شهر، وخام برنت أدنى مستوى في عامين ونصف، بفعل الانتشار السريع لفيروس كورونا خارج الصين، وتأثيره السلبي على الاقتصاد العالمي ومستويات الطلب على الوقود، إضافةً إلى تباطؤ تدخل تحالف أوبك بلس لحماية السوق من مخاطر انتشار هذا المرض.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

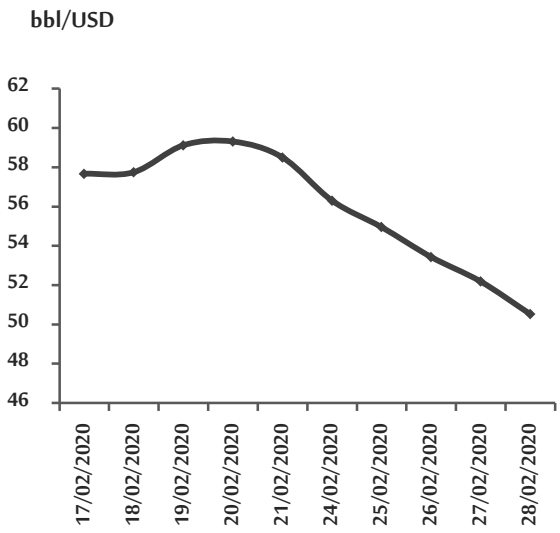

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.827 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.905 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) وسط ارتفاع المخاوف حول انخفاض الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في ظل الانتشار السريع لفيروس كورونا خارج الصين إلى دول عديدة كإيران وإيطاليا، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.684 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بسبب انخفاض الطلب عليه بسبب المخاوف من انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بفعل انتشار فيروس كورونا، إضافةً إلى أن درجات الحرارة سترتفع خلال الشهرين المقبلين.

1 عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

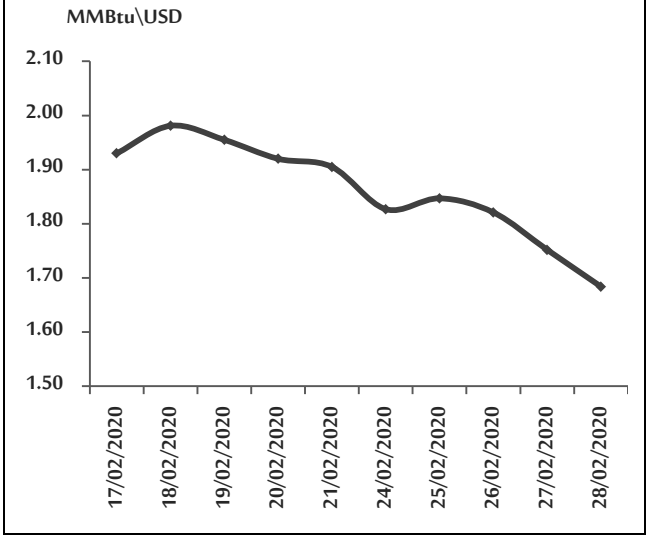

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: تأثير الصراع وعدم الاستقرار السياسي في الأزمات المصرفية للبلدان النامية: [2]

تبحث هذه الدراسة في تأثير تصاعد الصراع وعدم الاستقرار السياسي على مستوى العالم خلال العقود السابقة في زيادة حدوث الأزمات المصرفية في البلدان النامية، في حين أن أغلب الدراسات السابقة تبحث في الأثر الاقتصادي للصراع وعدم الاستقرار السياسي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ إن النزاعات وعدم الاستقرار السياسي يرتبطان باحتمالية أكبر لحدوث الأزمات المصرفية، كما أن مدة النزاع مرتبطة بصورة إيجابية باحتمال متزايد لوقوع الأزمة المصرفية، كما أنه يمكن أن يكون للنزاعات وعدم الاستقرار السياسي في بلد واحد آثار سلبية غير مباشرة في البلدان المجاورة، من خلال ازدياد احتمال حدوث أزمات مصرفية. ثانياً؛ إن القناة الرئيسة للانتقال هي حدوث الأزمات المالية بعد الصراع أو عدم الاستقرار السياسي. حيث يمكن أن يكون للصراعات وعدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي في القدرة الإنتاجية لبلد ما، وهذا بدوره يمكن أن يقلل من الإيرادات

2 IMF, The Impact of Conflict and Political Instability on Banking Crises in Developing Countries, N.20/41, Feb,2020.

الحكومية ويزيد الإنفاق العسكري أو غيره من الإنفاق غير المنتج، مما يؤدي إلى حدوث أزمات مالية. أخيراً؛ فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات، فمن الواضح أن الصراع وعدم الاستقرار السياسي لهما آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المدى الطويل، وعلى الحكومات التي تواجه حالة الصراع أو عدم الاستقرار السياسي أو كلاهما أن تعمل على معالجة أسبابها الجذرية ومحاولة تخفيف آثارها السلبية من خلال تصميم مناسب للسياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهنا تأتي أهمية إنشاء نظام مالي مناسب في الأوقات العادية يسهم في تخفيض احتمال حدوث أزمات مالية وبالتالي تقليل احتمال حدوث أزمات مصرفية شاملة. كما يجب على صانعي السياسة الانتباه إلى النزاعات في البلدان المجاورة لأن الأنظمة المصرفية قد تتعرض لآثار سلبية من هذه البلدان.

صندوق النقد الدولي؛ الديون المنزلية وأسعار المنازل المُعرضة للمخاطر[1]:

تبحث هذه الدراسة في حالة أسواق السكن ودورات الائتمان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث تُعد سلامة أسواق السكن والمديونية الأسرية ركيزة مهمة للاستقرار المالي، وتطبق هذه الدراسة منهجية أسعار المساكن المُعرضة للمخاطر على عينة من 37 مدينة في كلا البلدين باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1983-2018). ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تراجعت مخاطر سوق السكن في الولايات المتحدة من خلال تحسين ظروف الائتمان ومؤسسات التمويل. أما في كندا، فقد تدهور سوق السكن بصورة تدريجية على مدار الأعوام القليلة الماضية، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع مخاطر الديون الأسرية ومخاطر سوق السكن إلى مستويات عالية. ثانياً؛ تأثرت مخاطر أسعار المنازل بعدة عوامل محلية وإقليمية، وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة. إلا أن المغالاة في قيمة المنازل، والمتحكمين في جانب العرض، والظروف المالية، والديون الأسرية وتدفقات رأس المال جميعها تُعد من أبرز العوامل المؤثرة لارتباطها بصورة كبيرة بالمخاطر على أسعار المنازل. وبناءً على هذه النتائج، ألقت هذه الدراسة نظرة على ديون الأسر في كل من الولايات المتحدة وكندا، وتبين أن مستوى ديون الأسر في الولايات المتحدة قد انخفض في السنوات الأخيرة، إلى جانب انخفاض حصة الديون التي يحتفظ بها المقترضون ذو المخاطر المرتفعة، وعلى العكس من ذلك في كندا حيث ارتفع مستوى ديون الأسر في السنوات الأخيرة، بالتزامن مع ارتفاع حصة الديون التي يحتفظ بها المقترضون ذو المخاطر المرتفعة. أخيراً؛ أوصت الدراسة بالعمل على إيجاد مزيد من السياسات لمعالجة هذه المخاطر بالنظر إلى تأثيرها في الاستقرار المالي الكلي، ومن أهمها، 1-نشر سياسات التحوط الكلي التي تستهدف الأسر عالية الاستدانة لتخفيف أثر العوامل الخارجية المحتملة وتقليل المخاطر النظامية. 2-تشديد أدوات السياسة القائمة على المقترض لحماية القطاع العائلي من الصدمات غير المتوقعة. 3-أن سياسات الحوكمة الكلية يمكن أن تراعي عدم تجانس مديونية الأسر واختلالات سوق السكن عبر المناطق. 4-تنفيذ سياسات جانب العرض التي تستهدف تقسيم المناطق للحد من اختلالات التقييم المرتفع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض السكن عالي المرونة الذي يتزامن مع ارتفاع الطلب يحد من فعالية السياسات الاحترازية والسياسات الضريبية في استهداف الطلب على السكن وبالتالي الانتقال إلى أسعار المنازل.

اقتصاد الأسبوع

سلوفاكيا؛ اقتصاد صناعي مزدهر

تقع سلوفاكيا وسط أوروبا، جنوب بولندا، وتبلغ مساحتها 49 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 5.45 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018 للبنك الدولي.

[1] IMF, Household Debt and House Prices-at-risk: A Tale of Two Countries, N.20/42,Feb,2020.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي 106.47 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 95.62 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسلوفاكيا نحو 0.17% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 61.2% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعة بنسبة 35%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 3.8%.

نمو الناتج المحلي:

نما الاقتصاد بمعدل 2.1% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بنموه بمعدل 1.3% في الربع السابق من العام ذاته.

معدل التضخم:

سجل معدل التضخم السنوي 3% في شهر كانون الثاني من عام 2020، دون تغيير عن مستواه في الشهر السابق من العام السابق، حيث ارتفعت الأسعار بالنسبة للثقافة والترفيه، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والاتصالات، بينما تباطأت تكاليف الأغذية، والإسكان، والمرافق، والسلع والخدمات المتنوعة. وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.2% في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بانكماشه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام السابق.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 5% في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 4.9 % في شهر كانون الأول من العام السابق، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 137 ألف شخص.

العجز التجاري:

سجلت عجزاً تجارياً قدره 27.8 مليون دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بفائض قدره 175.06 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 19% لتبلغ 6.64 مليار دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بنسبة 16.4% لتبلغ 6.61 مليار دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 6.75 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 6.38 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام السابق، بينما استقرت احتياطيات الذهب عند مستوى 31.69 طن في شهر كانون الثاني من عام 2020.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي ليصل إلى 116.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بـ 114 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 48.9% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

جاءت سلوفاكيا في المرتبة 45 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وفي المرتبة 42 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في شهر شباط من عام 2020.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** سلوفاكيا عند المستوى **+A** مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما تصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **A2** مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين تصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **+A** مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q4	%2.3 Q4	%0.1 Jan	%2.5 Jan	%3.6 Dec	%1.75 Jan	-48.9	مليار دولار أمريكي	Dec
منطقة اليورو	%0.1 Q4	%0.9 Q4	%-1 Jan	%1.4 Jan	%7.4 Dec	%0 Jan	23.1	مليار يورو	Dec
المملكة المتحدة	% .0 Q4	%1.1 Q4	%-0.3 Jan	%1.8 Jan	%3.8 Dec	%0.75 Dec	7.72	مليار جنيه استرليني	Dec
روسيا	%0.8 Q3	%1.7 Q3	%0.4 Jan	%2.4 Jan	%4.7 Jan	%6 Feb	15.47	مليار دولار أمريكي	Dec
الصين	%1.5 Q4	%6 Q4	%1.4 Jan	%5.4 Jan	%3.62 Q4	%4.05 Feb	47.21	مليار دولار أمريكي	Dec
اليابان	%-1.6 Q4	%-0.4 Q4	%0 Jan	%0.7 Jan	%2.4 Jan	%-0.1 Dec	-1.31	ترليون ين ياباني	Jan
تركيا	%1.9 Q4	%6 Q4	%1.35 Jan	%12.15 Jan	%13.3 Nov	%10.75 Feb	-4.45	مليار دولار أمريكي	Jan
الهند	%1 Q2	%4.7 Q4	%-0.13 Jan	%7.59 Jan	%7.2 Jan	%5.15 Feb	-15.17	مليار دولار أمريكي	Jan
استراليا	%0.4 Q3	%1.7 Q3	%0.7 Q4	%1.8 Q4	%5.3 Jan	%0.75 Feb	5.22	مليار دولار أمريكي	Dec
مصر	%5.7 Q2	%5.6 Q3	%-0.7 Jan	%7.2 Jan	%8 Q4	%12.25 Feb	-3.4	مليار دولار أمريكي	Dec
الأردن	%1.8 Q2	%1.9 Q3	%0.3 Dec	%1.7 Jan	%19.1 Q3	%4 Oct	-0.8	مليار دولار أمريكي	Dec
لبنان		%1 2018	%2.13 Jan	10.04% Jan	%6.2 2019	%8.5 Feb	-972.5	مليون دولار أمريكي	Nov